جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

" نطاق تطبيق قواعد الإسناد الوطنية "

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمة من الباحث

قرني جنيدي قرني جنيدي

مدرس القانون الدولي الخاص المساعد

بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ أشرف وفا محمد حسن

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق **جامعة القاهرة** **مشرفاً ورئيساً**

الأستاذ الدكتور/ جمال محمود محمد الكردي

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق **جامعة طنطا** ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث **عضواً**

الأستاذ الدكتور/ خالد عبدالفتاح محمد خليل

أستاذ القانون الدولي الخاص المساعد بكلية الحقوق **جامعة حلوان** **عضواً**

(٢٠١٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وَعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

"سورة يوسف: من الآية ٧٦"

إهداء

إلي **والدتي** التي تحملت مسئوليتنا جميعاً بعد وفاة والدي وكنا في سن صغيرة فجابهت مصاعب الحياة بكل جد وشجاعة فكانت مثالاً للتضحية والوفاء والعطاء، أطال الله في عمرها وأعانني علي حسن طاعتها ورد الجميل لها.

قرني جنيدي

شكر وتقدير

أحمد الله وأصلي وأسلم علي نبيه وحبيبه سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد بن عبد الله، وبعد:

فلا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتوجه بأعمق تحيات الحب والتقدير، إلي أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **ثروت بدوي**، رحمة الله عليه، الفقيه الدستوري المعروف، الذي كان له دوراً كبيراً في تشجيعي علي التفوق في كلية الحقوق جامعة القاهرة، والذي بشرني منذ الشهر الأول من السنة الأولي، بأني سأكون الأول علي الدفعة وقد كان، فتحية خالصة من القلب إلي هذا العالم الجليل.

كما يسعدني أن أسجل جزيل الشكر والتقدير إلي أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **عنايت عبد الحميد ثابت**، الذي درس لي مواد القانون الدولي الخاص في مرحلة الليسانس، كما درس لي أيضاً في مرحلة الماجستير القانون الدولي الخاص مع التعمق، في دبلوم القانون الدولي، فتحية خالصة إلي هذا العالم الجليل.

ولا يفوتني في هذا المقام، دون أن أتوجه بالشكر والامتنان، إلي أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **أشرف وفا محمد**، علي تفضل سيادته بقبول الإشراف علي هذه الرسالة، بالرغم من الظروف المحيطة.

وأخيراً، أشكر كل من الأستاذ الدكتور **جمال الكردي**، والأستاذ الدكتور **خالد عبدالفتاح** على تفضل سيادتهما بقبول قراءة هذه الرسالة والمشاركة في لجنة المناقشة والحكم عليها.

الباحث

مفاتيح البحث:

- قاعدة الاسناد
- قانون القاضي
- التكييف
- القانون الأجنبي
- العنصر الأجنبي
- الاتفاق الإجرائي
- الاتفاق الموضوعي
- الحقوق التي يمكن التصرف فيها
- الحقوق التي لا يمكن التصرف فيها
- القانون الأصلح
- المسائل الأولية
- الحق المكتسب
- القانون العام الأجنبي
- قوانين البوليس
- قوانين البوليس الأجنبية
- قاعدة القانون الأفضل
- النظام العام
- الغش نحو القانون
- الجنسية
- تعدد الجنسية
- انعدام الجنسية
- التحكيم
- التمويل الإسلامي
- الشريعة الإسلامية
- الرابطة القانونية
- مبدأ حياد القاضي

قائمة الاختصارات:

UNCITRAL	United Nations Commission on International Trade Law
UNIDROIT	International Institute for the Unification of Private Law
Op. cit.	Opere Citato (dans l'ouvrage cité) مرجع سالف الذكر
PIL	Private International Law القانون الدولي الخاص
DIP	Droit International Privé القانون الدولي الخاص
IFT	Islamic Financing Transactions عمليات التمويل الإسلامي
Opp.	عكس ذلك
Cf.	confer قارن
Id.	المرجع السابق
C.A	Courd'Appel محكمة الاستئناف
Cass	Cour de Cassation Française محكمة النقض الفرنسية
Cass.civ	Cassation Civile نقض مدني
NCPC	قانون المرافعات المدنية الجديد
J.C.P	Juris Classeur Périodique (Semaine Juridique)
L.G.D.J	Libraire Générale de Droit et de Jurisprudence. (Paris)
Req.	Requêtes
T.G.I	Tribunal de Grande Instance.
P.	Page
PP.	pages
R.E	Real state
C.	Chapter
CC.	Chapters
Ibid	المرجع نفسه

قائمة ببعض التعريفات في القانون الدولي الخاص:

الحق المكتسب	الحق التام التكون أو هو الحق الذي استكمل كافة عناصر نشأته أو انقضائه بحيث يدركه القانون الجديد وقد أصبح حدثاً ماضياً لا سبيل إلي سريانه عليه إلا بالنص فيه علي الأثر الرجعي.
مجرد الأمل	هو الواقعة التي لم تكتمل بعد، والتي تشكل محلاً لحق يراد اكتسابه.
قاعدة الإسناد – قاعدة التنازع	قاعدة قانونية وضعية، ذات طبيعة فنية، تسري علي العلاقات الخاصة الدولية، فتصطفي أكثر القوانين مناسبة وملائمة لتنظيم تلك العلاقات، حينما تتعدد القوانين ذات القابلية للتطبيق عليها. أو هي قاعدة يتحدد من خلالها تطبيق النظام القانوني الذي له روابط موضوعية مع النزاع المعروض أمام القاضي الوطني.
قانون القاضي loi du for	هو قانون القاضي المعروض عليه النزاع، والمتضمن عنصراً أجنبياً في أحد أطراف العلاقة القانونية الثلاثة.
التكييف	هو تحديد لطبيعة المسألة التي تتنازعها القوانين لوضعها في نطاق طائفة من المسائل القانونية التي خصها المشرع بقاعدة إسناد. أو هو صياغة واقعة أو علاقة اجتماعية إلى فكرة قانونية محددة يمكن ان تستوعبها قواعد القانون.
القانون الأجنبي	يعتبرالقانون الأجنبي قانوناً، استناداً إلى قاعدة الإسناد الوطنية، التي تضفي عليه وصف القاعدة القانونية، كما أنها تعتبرمصدراً رسمياً مباشراً لتطبيقه واحتفاظه بصفة الإلزام أمام القاضي الوطني، والمشرع الوطني عندما يضع قاعدة الاسناد، إنما يضعها من أجل اختيار أكثرالقوانين صلة بالعلاقة المعنية.
النظام العام	قواعد ذات قيمة تشريعية مطلقة في نظر دولة القاضي، حتى أن دولة القاضي تنظر إلي هذه القواعد علي أنها القواعد التي يجب أن تحكم البشرية كلها règles de Humanité، وتأسف وتستنكر الدول الأخرى التي لا تقرر مثل هذه القواعد أو تقرر نقيضها. ولذلك لا تستلزم دولة القاضي قيام صلة بينها وبين المركز القانوني للعلاقة محل النزاع لإعمال مثل هذه القواعد. أو هو مجموعة القواعد التي لا تتسامح دولة القاضي في الخروج على أحكامها، وذلك سواء تعلق الأمر بعلاقة قانونية خالصة الطابع الوطني أو تعلق بعلاقة قانونية ذات طابع دولي، وأياً ما كانت درجة صلة العلاقة الأخيرة بهذه الدولة.
قوانين البوليس	قواعد ذات قيمة تشريعية نسبية، فهي تتقرر بقصد حماية المجتمع الوطني من الاستهداف لبعض الاضطرابات الاجتماعية أو الاقتصادية، وبالتالي لا تفرض الحاجة إلي تطبيقها إلا في شأن المراكز القانونية التي تتركز في إقليم الدولة الصادرة عنها هذه القواعد.
العنصر	هو العنصر الذي يتخلل أحد أطراف العلاقة القانونية محل النزاع، كأن يظهر أن لأحد

الأجنبي	الأطراف جنسية أجنبية، أو أن موطنه موجود في بلد أجنبي، أو كان محل وقوع الفعل في بلد أجنبي مثلاً. أو هو صلة العلاقة القانونية بأحد عناصرها المؤثرة بنظام أو بعدة أنظمة قانونية غير النظام القانوني الوطني.
المسائل الأولية	تعد مسالة أولية، كل مسألة لازمة للفصل في المسألة الأصلية، هذا اللزوم أو الارتباط بين المسألتين هو ضروري ولازم، ويخضع في النهاية للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع.
القانون الأصلح	هو القانون، الذي يكون في وسع ذوي الشأن، أن يعرفوه مسبقاً، وذلك عن طريق توزيع الاختصاص التشريعي بين مختلف الدول، وفق مبدأ إسناد الاختصاص بحكم الوضع القانوني محل النزاع إلى أصلح القوانين بحكمه.
قانون الوسط الاجتماعي	هو قانون يهتم بالمكان الذي حدثت فيه الواقعة المنشئة للالتزام، ولا يهتم بالمكان الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام.

المقدمة

وتشمل النقاط التالية:-

- ❖موضوع البحث وأهميته:
- ❖أسباب اختيار موضوع البحث:
- ❖الصعوبات التي واجهت الباحث:
- ❖منهج البحث:
- ❖خطة البحث: